من الهوية إلى الهوية المواطنة : الحقوق اللغوية والثقافية

د.جمال بندحمان

المحاور

- أولا : تحديدات منهجية ومفاهيمية(1.الهوية 2.المواطنة 3. الحقوق اللغوية والثقافية (إشكال مفاهيمي) 4 .لماذا الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب؟

- ثانيا: قضايا الهوية والمواطنة في المغرب

- ثالثا: الحقوق اللغوية والثقافية في الوثيقة الدستورية

- رابعا: إستشراف

أولا : تحديدات منهجية ومفاهيمية (الهوية- المواطنة – الحقوق اللغوية والثقافية)

1. الهوية

كيف نقارب مفهوم الهوية ؟

هناك المقاربات التي تعتبر الهوية إطارا جاهزا مرجعه التاريخ والتمثلات بمختلف أنواعها: مقاربة تؤمن بأن معطيات الهوية مخزنة في الذاكرة- تؤخذ كما هي - جاهزة وغير قابلة للتجزئي، وكل مناقشة لها مس بالخصوصيات.(نحن)؛

- المقاربة الثانية تعتبرها تشييدية (الهوية تشييد): قابلة للتعديل والتكييف والمراجعة والإغناء

المقاربتان معا لا تسلمان من تساؤلات :

- الأولى: تجعل الجاهز أهم من المشيد-تلغي كل اجتهاد-تعتبر التاريخ معيارا وتنسى أن التاريخ تواريخ وأنه مختبر السياسة بتعبيرا لعروي - تنظر إلى الذاكرة بقدسية مبالغة- تضمن الاستقرارو السيرورة

- الثانية: تجعل تأويل التاريخ معيارا- تستند إلى مفاهيم النسبية وما شاكلها- تعتبر الاجتهاد وإعادة قراءة التاريخ حقا- مشكلتها هي الانتقائية والتأويلية المفرطة لأحداث ووقائع – تبني لخصوصية قد تكون أكثر ضيقا- لاتحدد الخيط الناظم لمجتمع من المجتمعات-التداخل بين الأسطوري وغيره

هناك من يعتبر الهوية ثقافة بالمعنى الأنتربلوجي؛

هناك من يعتبر الهوية حضارة؛

هناك من يجعل (الحضارة هوية ثقافية) صمويل هنتعتون مثلا.

لكل تعريف إكراهاته وسياقه و نتائجه....

2. المواطنة

انتماء إلى فضاء لك فيه حقوق وعليك واجبات؛

المعنى الضيق: الانتماء إلى فضاء محدد(مؤسسة- حي- مدينة...)؛

المعنى الموسع: الانتماء إلى وطن؛

المعنى الأوسع: الانتماء إلى قارة- كون؛

الأخذ بتحديد مفاهيمي ما له تبعات ذات صلة بالمواقف والاختيارات.

3.الحقوق اللغوية والثقافية: إشكال تصنيف

- الحقوق الثقافية واللغوية: إشكال إصطلاحي لأن الثقافي يتضمن اللغوي. لماذا هذا التمييز؟ هل تعتبره تمييزا بريئا؟

- لماذا لم يتم الاقتصارعلى مصطلح الحقوق الثقافية وداخلها يدمج اللغوي أيضا؟

قد تكون للحرص على الجمع بين التعميم والتخصيص أسباب جوهرية نجدها في تجارب دول أخرى مثل فرنسا حيث الإقراربالتعدد الثقافي ومعالجة القضايا اللغوية بمخارج جهوية أوغير ذلك.

- استحضارهذه التساؤلات سيكون مفيدا في معالجة هذه الوضعية بالمغرب

4:لماذا الحقوق اللغوية والثقافية؟

-لأنها قضية حيوية وجوهرية اليوم في المغرب؛

-- لأنها قضية مستقبلية مركزية؛ولأن هذا الجيل من الحقوق يعرف نقاشا متناميا؛

- لأنها مرتبطة بسياق حقوقي دولي عرف ازديادا في وتيرة الاهتمام بالموضوع:المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية مكسكو1982-الإعلان العالمي للحقوق الثقافية-برشلونة 1996- الإعلان العالمي للتنوع الثقافي 2001- اتفاقية باريس 2005 حول تنوع التعابير الثقافية والنهوض بها- إعلان فريبوك حول الحقوق الثقافية 2007- تعيين خبيرة مستقلة للا مم المتحدة في مجال الحقوق الثقافية 2009

- أهمية هذه التواريخ نفهمها باستحضار النقاش الذي يربطه البعض بما يسمى السياسة الاستيعابية التي كانت ترفض الإشارة إلى الحقوق الجماعية، والاكتفاء بالحقوق الفردية حفاظا على وحدة الدولة الأمة.وبمعنى آخر، رفض الحقوق الثقافية واللغوية بما هي حقوق جماعية.وفي سنة 1989 بدأت مراجعة السياسة الاستيعابية دوليا

- التسعينيات سياق خاص – تحولات كبرى كونيا ومحليا.

ثانيا: قضايا الهوية والمواطنة في المغرب

- هل طرح موضوعا الهوية والمواطنة بالمغرب؟
- نبتدئ بمفهوم المواطنة: الدراسات تربطه بفترة الحكم العثماني- مغربيا: محمد لحسن الوزاني (إعلان مغربي لحقوق الإنسان والمواطن)
- موضوع الهوية مغربيا يمكننا تتبعه من خلال مجالين:

المقاربات التاريخية والمعطيات الدستورية

- هل طرح موضوع الهوية في تاريخ المغرب ؟ منهجيا لا يمكننا ادعاء ذلك. لكن يمكن الحديث عن القضايا الموازية التي تعني (الانتماء)...هنا قد يعمل كل واحد على تشييد تصورات، فمن يبحث عن خيط ناظم أو منطقة جذب بلغة الفزيائيين سيجد مستنداته في وقائع وأحداث

- ومن يبحث عن تأكيد خصوصية ما سيجد مستنداته في وقائع وأحداث يجتثها من سياقها.

- لنمثل لذلك باتجاه داخل الحركة الأمازيغية يتكلم عن قومية أمازيغية وعن أصلي ووافد، وعن انتهاك تاريخي للحقوق..ومع الإقرار بوجود انتهاكات في التاريخ فإن بعضها ارتبط بالسياقات السياسية أكثر من ارتباطه بمواقف من هوية معينة.

- الدولة الموحدية وما قام به عبدالمومن بن علي الكومي استنادا إلى إيديولوجيا صاحب (أعز ما يطلب)...خطاب لا يدعو إلى العيش المشترك بل يؤسس لتناحر هوياتي لا يطمح إليه العقلاء....لنتخيل هذا السيناريو: طرف ما يدعو أحفاد بني هلال وبني سليم بالعودة إلى مناطقهم، وهؤلاء الأحفاد يطالبون بالتعويض عن الترحيل القسري الذي تم في العهد الموحدي...هنا سندخل باب العبث لأننا لم نميز بين السياسة والتاريخ، فالسياسة قد تكون انفعالية وعاطفية،أما التاريخ فينبغي التعامل معه بأريحية من ينظرفي المرآة العاكسة كي يتقدم إلى الأمام.وليس تأزيم الحاضر والمستقبل.

ثالثا: الحقوق اللغوية والثقافية في الوثيقة الدستورية

(المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية. كما أن الهوية المغربية تتميزبتبوئ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء.)

الملاحظات

الملاحظة 1: يزاوج الدستور بين مصطلحي (الهوية الوطنية) و(الهوية المغربية)؛

الملاحظة 2: يميز تصدير الدستوربين مكونات وروافد: داخل الأولى أدرجت العربية والإسلام والأمازيغية والصحراوية الحسانية.

- لنلاحظ (هنا)أن هناك جمعا بين ماهو لغوي وماهو ثقافي،(الهوية الثقافية)؛

-داخل الثاني: الروافدالإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.(تداخل الحضاري مع الثقافي)؛

-الملاحظة 3:هناك تراتبية ذات أهمية كبرى تجعل الإسلام مركز الهوية(تبويئ الدين الإسلامي مكانة الصدارة) ومنح اللغة العربية الرتبة الأولى:(الأولى في المبنى أولى في المعنى)؛

الملاحظة 4:هناك التباس مهم نعبرعنه بالتساؤلين التاليين:

- هل يأخذ المغرب بتعددية لغوية ووحدة ثقافية؟

- هل يأخذ المغرب بتعدد لغوي وتنوع ثقافي؟

الملاحظة 5:هناك مجموعة تعابير تم تخصيصها لهذا التعدد هي

صيانة - تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة –بانصهار

- ثلاثة صيغ تعبيرية: صيانة وما تتطلبه من حماية؛

- تلاحم وما تعنيه من تكامل؛ لأن التكامل قد يحافظ على الاستقلالية؛

-انصهاروما تعنيه من تداخل قد يعني الذوبان؛

-ما الداعي للحديث بمصادر تتضمن التخوف(الإلحاح)؟

التساؤل هنا هو: إذا كان كل تعبير سيعطينا نموذجا للمجتمع، فما النموذج الأمثل الذي يقدمه الدستور؟ وهل تعمدت الوثيقة الدستورية جعل التعابير أكثر عمومية كي يسمح التطبيق بالانتقاء وتوسيع دائرة التأويل ؟ كيف سيدبر هذا التعدد بعد إقراره؟

الباب الأول: أحكام عامة

الفصل الخامس (تظل العربية اللغة الرسمية للدولة.وتعمل الدولة على حمايتها و تطويرها، وتنمية استعمالها.)

- ظل تعني ديمومة الحدث واستمراه، لكن:

مادلالة الفعل ظل في هذا السياق؟؟؟ ولماذا استعماله؟ هل يحمل ذلك معنى التأكيد أم معنى الرد؟ هل يحيل على المستقبل أم يقدم معطى تمييزيا؟ لماذا استعمال عبارة حمايتها؟ من ماذا نحمي الذات؟ ألا تشي العبارة بوجود صراع عبرعنه البعض بحرب الحرف، وحرب الهوية؟

(تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء.

يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية،

وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.)

- ما الذي تعنيه كلمة أيضا؟

- لماذا التنصيص على(باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء؟)

ولماذا لم تستعمل العبارات ذاتها في اللغة العربية؟

- الإقرار بوضع الأمازيغية لم يمنع من الاشتغال بمبدإ التأجيل (مستقبلا)

-(تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم ; باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.)

الملاحظات

1. فعل الصيانة بالنسبة للحسانية التي سميت هنا ثقافة وليست لغة؟؟؟
2. استعمال صيغة حماية للهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وهي ذاتها العبارة المستعملة (العربية)؛
3. الحرص على تأكيد مبدأ انسجام السياسة اللغوية والثقافية. كيف؟

(يحدَث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته

وتركيبَته وكيفيات سيره.)

ملاحظات

1. تعميم صيغتي حماية وتنمية على العربية والأمازيغية؛
2. استعمال كلمتي لغة وثقافة؛
3. السكوت عن الروافد الثقافية وترك تدبيرها للواقع حيث إن الإقرار بهذه التعددية مجتمعيا وثقافيا يقابل برفض تشكيلها ضمن هوية سياسية، وهذا ما يؤكده الفصل السابع من الدستور

(لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان.

أهمية هذا الفصل في السياق الذي نتكلم فيه هو التمييز بين تنظيم الخصوصيات الثقافية واللغوية في المجتمع، وتنظيمها باعتبارها هوية سياسية لما لذلك من نتائج وخيمة على التماسك الاجتماعي والانصهار وغيرهما من المفاهيم.)

رابعا:إشكالات استشرافية

1. هل المغرب بلد تعدد لغوي وثقافة واحدة؟
2. هل المغرب مؤهل مجتمعيا ونفسيا وذهنيا ومعرفيا لتفهم واستيعاب هذه التعددية الثقافية واللغوية؟
3. كيف يمكننا الإلتزام بقيم التعددية الثقافية واللغوية وعدم السقوط في الهويات المتحجرة التي تجعل الاستناد إلى الخصوصيات مرتكزا للصراع في صورته السلبية؟

4. كيف تتم الملاءمة بين مشروعية المطالب الثقافية واللغوية والحاجات الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن المطالب الهوياتية لا تعبر فقط عن حاجة إلى الاعتراف بها بقدر ما قد تكون تعبيرا عن ضيق إجتماعي و اقتصادي؟

5. ليس موضوع الهوية مشكلة، بل إنه غنى للمجتمع إذا ما تم اعتماد مقاربة تجعل الهوية في قلب المواطنة، والمواطنة في قلب الهوية، فمجتمعاتنا في حاجة إلى اعتراف أطراف الجسد ببعضها، وإلا تفكك الجسد وانتهى.